الاستثمارات الإيطالية في مجال البنوك وأعمال التأمين

إعداد

أميرة فهمي محمود خاطر

أ.د فوزي السيد المصري

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر كلية الآداب _ جامعة طنطا

د. خالد عبد الحميد غازي

مدرس بقسم التاريخ الحديث والمعاصر كلية الآداب _ جامعة طنطا

المستخلص:

لقد مثلت البنوك التجارية في مصر مؤسسات ذات أهمية كبرى تقوم أساسًا بخلق الودائع المصرفية وتمويل التجارة الخارجية والداخلية، وإنه جهاز لتجميع رؤوس الأموال تحت يديه ودخوله في كثير من المشروعات الاقتصادية، لذا سارعت إيطاليا باستثمار أموالها في هذا المجال في مصر لنمو رأسمالها، ويضاف إلى هذا المجال أيضًا الاستثمار في أعمال التأمين على أموالها في كثير من المشروعات مثل شراء العقارات والعمارات الكبيرة والأوراق المالية المصرية والأجنبية والأسهم وغير ذلك، وقد ساعد على ذلك نشاط الشركات وكثرة أرباحها. فقد ارتبطت الرأسمالية بنشأة البنوك تاريخيًا، فتراكم رأس المال كان الشرط الضروري لولادة الرأسمالية، ولقد اشتد الاتجاه للتراكم منذ القرن السادس عشر، لكنه لم يكن كافيًا لإنجاز تكوين المجتمع الرأسمالي، فكانت التجارة الخارجية والأعمال المصرفية في ذلك الوقت هي التي نمت أولاً، فلقد كان تدفق المعادن النفيسة من المستعمرات الأمريكية على البلدان الأوروبية عاملًا جوهريًا في تطويرها رأسماليًا، كانت هذه البلدان في نهاية الإقطاع تشهد نموًا جوهريًا هائلاً في ثروتها النقدية من المعادن النفيسة سواء اتخذت صورة رأسمال تجاري أو صورة رأسمال ربوي، وإنما كان رأس المال التجاري هو الذي يلعب الدور الأول، تبعًا لنشاط التجارة الخارجية واتساع الملاحة البحرية وتحقيق الأرباح الطائلة منهما.

الكلمات الإفتتاحية:

الاستثمارات الإيطالية؛ البنوك؛ أعمال التأمين.

بسم الله الرحمن الرحيم

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ انشُزُوا فَانشُزُوا يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ)

صدق الله العظيم

سورة المجادلة الأية (١١)

المقدمة :

لقد مثلت البنوك التجارية في مصر مؤسسات ذات أهمية كبرى تقوم أساسًا بخلق الودائع المصرفية وتمويل التجارة الخارجية والداخلية، وإنه جهاز لتجميع رؤوس الأموال تحت يديه ودخوله في كثير من المشروعات الإقتصادية، لذا سارعت إيطاليا بإستثمار أموالها في هذا المجال في مصر لنمو رأسمالها، ويضاف إلى هذا المجال أيضًا الاستثمار في أعمال التأمين على أموالها في كثير من المشروعات مثل شراء العقارات والعمارات الكبيرة والأوراق المالية المصرية والأجنبية والأسهم وغير ذلك، وقد ساعد على ذلك نشاط الشركات وكثرة أرباحها(١).

فقد ارتبطت الرأسمالية بنشأة البنوك تاريخيًا، فتراكم رأس المال كان الشرط الضروري لولادة الرأسمالية، ولقد اشتد الاتجاه للتراكم منذ القرن السادس عشر، لكنه لم يكن كافيًا لإنجاز تكوين المجتمع الرأسمالي، فكانت التجارة الخارجية والأعمال المصرفية في ذلك الوقت هي التي نمت أولاً، فلقد كان تدفق المعادن النفيسة من المستعمرات الأمريكية على البلدان الأوروبية عاملاً جوهريًا في تطويرها رأسماليًا، كانت هذه البلدان في نهاية الإقطاع تشهد نموًا جوهريًا هائلاً في ثروتها النقدية من المعادن النفيسة سواء اتخذت صورة رأسمال تجاري أو صورة رأسمال ربوي، وإنما كان رأس المال التجاري هو الذي يلعب الدور الأول، تبعًا لنشاط التجارة الخارجية واتساع الملاحة البحرية وتحقيق الأرباح الطائلة منهما(٢).

ولم تكن أعمال المصارف من المسائل المنتشرة في مصر، ويرجع ذلك إلى تعاليم الدين الإسلامي، وتحريم الفائدة أو الربا في تداول الأموال، واقتصرت أعمال الإقراض أو تشغيل النقود بفائدة على طبقة صغيرة قام بها أفراد في المدن الكبيرة وفي القرى، ولاقت تلك الأعمال رواجًا في القرن التاسع عشر، وقد عمل محمد علي إصلاح العملة وحارب تدليسها، فكان آخر ما لجأ إليه في هذا الشأن أن أشرك بعض كبار التجار في إنشاء مصارف يقومون بأعمالها فيخدم الحكومة وأغراضها، فتروج الحركة التجارية عن طريقه(٣).

ولسنا هنا بصدد التأريخ لهذه البنوك(٤)، وإنما نريد فحسب أن نحدد الدلالة التاريخية لنشأتها، وعلى الفور فإننا نلاحظ أن مصر لم تعرف البنوك إلا منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر وعلى أيدي رأس المال الذي تصدره الدول الرأسمالية، وكانت مصر تشهد أكبر عملية تحلل في نظامها الإقطاعي، وكان القطن قد غزا الريف كإنتاج سلعي رأسمالي، وأخذت تتوسع في زراعته من أجل التصدير إلى مصانع النسيج في أوربا وبخاصة أثناء الحرب الأهلية الأمريكية، وفي الوقت ذاته كان الجهاز الحكومي يتفسخ من وطأة الأعباء المالية التي تورط فيها من أجل التحديث، فتوسع في الإنفاق على المرافق وأسرف في ذلك، ومن ثم تدفق الأجانب من المقاولين والرأسماليين والأفاقين، كما تدفق رأس المال الأجنبي على مصر، والتقى فيها بفئة

---

(١) فرغلي علي تسن هريدي: الرأسمالية الأجنبية في مصر (١٩٣٧ – ١٩٥٧م)، ج٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣م، ص ص ٣٣٦، ٣٣٧.

(٢) فؤاد مرسي: التمويل المصرفي للتنمية الإقتصادية، منشأة المعارف بالإسكندرية، ١٩٨٠، ص ١٥.

(٣) أمين مصطفى عفيفي عبدالله: تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في مصر الحديثة، ط٤، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ١٩٥٤م، ص٤٧١.

(٤) فؤاد مرسي: النقود والبنوك في البلاد العربية، ج١، مصر والسودان، مطبوعات معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، ١٩٥٥م.

من الممولين اليهود والروم المتصمرين أمثال قطاوي ومنشه وسوارس وسرسق، وبعد محاولات عديدة للبنوك الخاصة ظهرت البنوك الكبرى ذات السطوة المالية[١].

وأُنشئ أول بنك في تاريخ مصر الحديثة في أواخر عهد محمد علي وهو بنك الإسكندرية في سنة ١٨٤٠م والذي وكله إلى الأرمينيين (الكسانيان) والذي أسرف في الإقراض، مما أدى إلى توقف المصرف عن دفع الإيصالات ورد الودائع، وكان مقره بالإسكندرية، ولكن التجربة باءت بالفشل ولم تستمر سوى سنتين فقط، بعدها صفى محمد علي البنك نهائيًا عام ١٨٤٢م[٢]، وفي عام ١٨٤٣م أنشأ محمد علي بنكًا آخر بالإسكندرية لمساعدة الأجانب، وكان الغرض من هذا البنك السيطرة على نظام النقد حيث كانت أسعاره غير مستقرة، وكان مآل هذا البنك مثل سابقه، فرغم إنشائه في ظروف حرية التجارة وبعد معاهد لندن عام ١٨٤٠م، تقلص نفوذ محمد علي مما أثر على نشاطه، ولذا فعندما لم يؤت البنك ثماره وتبدل حاله من الربح للخسارة خشي محمد علي من خسارة رأسماله فأنهى المشروع، ورغم ذلك فإن هذا البنك أصبح نواة للبنوك التي انتشرت بعد ذلك في مصر في عهد خلفائه[٣].

توالت الأحداث وأتى عصر سعيد باشا الذي كان عصره يُعرف بعصر الحرية الاقتصادية والتجارية، وتكونت فيه عدة شركات حصلت على امتيازات مثل شركة قناة السويس، ثم نتج عن مد السكك الحديدية الأمر الذي أدى إلى فهم الأجانب لأهمية مصر التجارية، فأقبلوا عليها يهتمون بالبحث عن الثراء فيها، فوجدت بعض البيوتات المالية الأجنبية في مصر، ولذلك أنشئ بنك مصر في عام ١٨٥٦ بأمر الوالي سعيد باشا وذلك لتسهيل عملية الاقتراض، وبخاصة المشروعات الحكومية[٤].

ثم جاء عصر إسماعيل باشا والذي كان من نتائج إقباله على المال، سمح للبنوك الأوربية أن تفتح لها فروعًا في مصر كي تكون قريبة من الحكومة فتسد طلبها من المال، ثم توالى إنشاء البنوك في مصر بعد ذلك، وكانت تلك البنوك مستقلة ذات سيادة تحميها الامتيازات الأجنبية، ولم تكن تخضع آنذاك لقانون في مصر أو لإشراف بنك مركزي، فكانت هنا العقبة الكبرى في سبيل تقدم البلاد اقتصاديًا، وبذلك وضعت الإقتصاد المصري في حالة تبعية لاسواق النقد والمال في الخارج، مما كان السبب الرئيسي للإضطراب وعدم الاستقرار المالي الذي عانت منه مصر في أوقات كثيرة[٥].

ففي أعقاب تسوية لندن ١٨٤٠ / ١٨٤١م أصبحت مصر سوقًا جاذبًا للاستثمارات الأجنبية التي بدأت تتدفق عليها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وخلال الفترة (١٨٦٠ – ١٨٨٠م) بلغت رؤوس الأموال الأجنبية حوالي ١٠٠ مليون جنيهًا مصريًا، كان معظمها في شكل قروض، وفي الفترة (١٨٨٠- ١٩١٤م) زاد تدفق الأموال الأجنبية على مصر، وكان معظمها في شكل استثمارات خاصة، إذ أقبل الأجانب على تأسيس شركات تجارية

---

(١) فؤاد مرسي: التمويل المصرفي للتنمية الاقتصادية، منشأة المعارف، الأسكندرية، ١٩٨٠، ص ٢٦.

(٢) محمد رفعت الإمام: تاريخ الجالية الأرمينية في مصر في القرن التاسع عشر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩، ص ١١٣.

(٣) سحر عبدالمنعم النعناني: التجارة الداخلية في عهد محمد علي (دراسة تاريخية) ١٨٠٥ – ١٨٤٨م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، بدمنهور، جامعة الأسكندرية، ٢٠٠٦، ص ص ١٦٩– ١٧٢.

(٤) أمين مصطفى عفيفي عبدالله: مرجع سابق، ص ص ٤٧٢، ٤٧٣.

(٥) أحمد شعبان محمد علي، الدور الرقابي للبنوك المركزية وأثره على نشاط البنوك الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الأسكندرية، أكتوبر، ١٩٩٥، ص ص ١٥٥، ١٥٦.

وصناعية وزراعية وبنوك وغيرها[١]، وفي الفترة التالية زاد تدفق الأموال لإنشاء شركات تعود بالفائدة على أصحابها[٢].

وقد بلغت رؤوس الأموال الأجنبية في مصر عام ١٩١٤م نحو ٩٢ مليون جنيهًا، وانخفضت قبل الحرب العالمية الثانية إلى ٨٠ مليون جنيهًا، وقد احتلت إيطاليا المركز الرابع بعد فرنسا وبريطانيا وبلجيكا بين الدول صاحبة رؤوس الأموال المستثمرة في مصر[٣]، وقد قدرت الغرفة التجارية البريطانية في مصر في عام ١٩٣٥م قيمة الاستثمارات الإيطالية في مصر بنحو ٧ – ٨ مليون جنيهًا إسترلينيًا[٤](*).

والواقع أن أهمية مصر بحكم موقعها الجغرافي، وإشرافها على الطريق الأول للتجارة العالمية، وأهميتها الخاصة في السياسة الخارجية الإيطالية بحكم مجاورتها لشرق إفريقيا وليبيا، واحتضانها لجالية إيطالية كبيرة، وما كان يتيحه نظام الامتيازات من مزايا للأجانب، كل هذا ساعد على تدفق الاستثمارات الإيطالية لمصر.

وقد تنوعت الاستثمارات الإيطالية، وشملت أغلب ميادين النشاط الاقتصادي حيث لم يترك الإيطاليون مجالاً إلا وطرقوه، فقد استثمرات الأموال الإيطالية في البنوك والمصارف وشركات التأمين الصناعية والتجارية وشركات المقاولات والأراضي وغير ذلك من ميادين الاستثمار في مصر[٥].

لقد حملت رؤوس الأموال الأجنبية في إعادة تكوينها ونشاطها في مصر مظاهر جديدة لدول جديدة دخلت ميدان الإستثمار فيها لعلها تنال من وراء ذلك عائدًا ماديًا وكسبًا لرعاياها، وأهم شركات هذه الدول هي الشركات الإيطالية ومن بينها (البنك الإيطالي المصري) وهو مرتبط (ببنك روما) (والبنك التجاري الإيطالي المصري) وهو فرع من بنك ميلانو التجاري وتأسس الأول في سنة ١٩٢٢م برأس مال قدره مليون جنيهًا مصريًا والثاني في سنة م١٩٢٤ برأس مال قدره مليون جنيهًا مصريًا أيضًا، وتحت إشراف (البنك الإيطالي المصري) وهو الفرع الأول تكونت شركات إيطالية منذ سنة ١٩١٤م، وأخذ المال الإيطالي يستغل في الشركات الصناعية والتجارية والنقل والأراضي وغير ذلك من الأنواع المختلفة في ميدان الإستثمار[٦] (ملحق رقم٢).

فلقد مارست الجالية الإيطالية الأعمال المالية والمصرفية وقامت بإنشاء عدة بنوك مثل بنك موصري وهو من البنوك الإيطالية المعروفة، فرئيس مجلس إدارته إيطالي وأكثر موظفيه من الإيطاليين[٧] وكذلك المساهمون إيطاليون[٨] وغير بنك موصيري توجد بنوك أخرى إيطالية

([1]) Crouchley, A.E., The Economic Development Of Modern Egypt, London, 1938, p. 178.

([٢]) أمين مصطفى عفيفي عبدالله: مرجع سابق، ص ٤٧١ – ٤٨١.

([3]) Istituto italiano per l'Africae l'Oriente, Anno 7, Gennaio, 1952, pp. 15, 16.

([4]) Petricioli, Marta, Oltre il mito, L'Egitto degli Italiani 1917 – 1947, Milano, 2007, p. 142.

([*]) انظر ملحق رقم (١)

([٥]) أمين مصطفى عفيفي عبدالله: مرجع سابق، ص ٤٩٣.

([٦]) أمين مصطفى عفيفي عبدالله: المرجع نفسه، ص ٣٤٤.

([٧]) مصلحة الشركات، محفظة رقم ٣ ملف ١٨٢ – ٣/٢٠٣، ج١ "بنك موصيري".

([٨]) مصلحة الشركات، محفظة رقم ٧ ملف ١٨٢ – ٣/٢٠٣، "بنك موصيري".

إيطالية كالبنك الإيطالي المصري[١] والبنك التجاري الإيطالي[٢]، كما امتلك الإيطاليون الفنادق الفخمة الكبيرة بمدينة الإسكندرية[٣] والقاهرة[٤] وبورسعيد[٥]، وهذه الفنادق ذات شهرة كبيرة ونظم حديثة متطورة.

وكانت مدينة الإسكندرية معقل الاستثمارات الإيطالية حيث تركزت فيها مراكزها الرئيسي، ويقدر المؤرخ الإيطالي بالبوني الذي عاش بمصر في العقد الأول من القرن العشرين عدد الشركات الإيطالية بالإسكندرية عام ١٩٠٤م بنحو ١٢٥ شركة متنوعة، كما انتشرت الشركات الإيطالية في جميع أنحاء البلاد وخاصة بالقاهرة ومدن قناة السويس وفي أماكن التعدين والمحاجر[٦].

لقد بلغ عدد البنوك الأجنبية في مصر في النصف الأول من القرن العشرين ثلاثين بنكًا، كان أكثرها البنوك البريطانية وعددها ثمانية، ويليها الفرنسية وعددها ستة، ثم الإيطالية واليونانية وعدد كل منها أربعة[٧].

وفيما يلي عرض لأهم الاستثمارات الإيطالية في مجال البنوك وأعمال التأمين على النحو الآتي:

(١) إنشاء بنك موصيري ١٨٨٠م (ش.م.م.) Banque Mosseri S. A.E

يُعد بنك موصيري أقدم البنوك الإيطالية التي أُنشئت في مصر، وقد سمي بهذا الإسم نسبة إلى اسم عائلة يهودية سفاردية[*] والتي من أصل إيطالي استقرت في مصر في النصف

---

(١) مصلحة الشركات، محفظة رقم ١٥ ورقم ١٧.

(٢) مصلحة الشركات، محفظة رقم ٥.

(٣) ديوان الخديوي، سياديه، وثائق عربية إلى جهات، محفظة رقم ٥٤٨.

(٤) مصلحة الشركات، محفظة رقم ٢٣٠.

(٥) قناة السويس، محفظة رقم ١٦.

(6) Ballboni, L. A., Gli Italiani Nella civilita Egiziane Del Secolo XIX, Vol. III., Alexandria, 1906, p. 157.

(٧) نبيل عبدالحميد سيد: النشاط الاقتصادي للأجانب وأثره في المجتمع المصري من ١٩٢٢ إلى ١٩٥٢، الهيئة الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢، ص ٢٧٥ – ٢٧٨.

(*)اليهودية السفاردية: سفارد مصطلح مأخوذ من الأصل العبري (سفارديم)، ويشار إلى السفارد أيضًا بكلمة (إسبانيولي)، وباليديشية بكلمة (فرانك) التي تشبه قولنا بالعربية (الفرنجة) ومن هنا تسمية جيكوب فرانك، أي جيكوب السفاردي، وسفارد اسم مدينة في آسيا الصغرى تم ربطها بإسبانيا عن طريق الخطأ فترجمت الكلمة في الترجوم، الترجمة الآرامية لأسفار موسى الخمسة إلى إسبانيا وسباميا، أما في البشيطا الترجمة السريانية لأسفار موسى الخمسة، فهي إسبانيا، وابتداءً من القرن الثامن الميلادي، أصبحت كلمة سفارد هي الكلمة العبرية المستخدمة للإشارة إلى إسبانيا، والبرتغال، وقد استقر أعضاء الجماعة اليهودية في شبة جزيرة أيبريا في أيام الإمبراطورية الرومانية، ولكن أهم فترة في تاريخهم هي الفترة التي حكم فيها المسلمون شبه جزيرة أيبريا والتي يشار إليها باسم (العصر الذهبي)، وكان أعضاء الجماعة اليهودية يتحدثون العربية في تلك الفترة، ويفكرون ويكتبون بها، ثم جاء الغزو المسيحي لشبه الجزيرة واستردادها، فاكتسب اليهود الصبغة الإسبانية وتحدثوا باللادينو، وهي لهجة إسبانية، ثم تم طردهم من إسبانيا عام ١٤٩٢، ومن البرتغال عام ١٤٩٧، فاتجهت أعداد

الثاني من القرن الثامن عشر، وقد احتفظت تلك العائلة بالجنسية الإيطالية، وحقق يوسف نسيم موصيري ثروة طائلة من التجارة، وكان رأس مال البنك عند التأسيس ١٠٠.٠٠٠ جنيهًا مصريًا وتم إنشاؤه بوجب مرسوم ملكي عام ١٨٨٠م لمدة ٥٠ سنة، ثم زيد إلى ١.٠٠٠.٠٠٠ جنيهًا مصريًا، وقد سيطر الإيطاليون على رأس مال البنك وكذلك سيطروا أيضًا على إدارته ووظائفه، وكان لنشاط البنك أثره في تحقيق أرباح وثروة طائلة ليوسف نسيم إذ بلغت تلك الثروة ٣٦٦١٢ جنيهًا مصريًا عام ١٩٤٦م، ويلاحظ أن البنك استمر في نشاطه دون ما يرد ما يفيد وضعه تحت الحراسة كالبنوك الإيطالية الأخرى، وذلك لوجود عناصر إنجليزية وفرنسية في مجلس إدارة البنك وفي وظائفه[١].

وهناك ما أفاد أيضًا أن يوسف نسيم موصيري قد حقق ثروته من التجارة كما ذُكر سابقًا، وبعد وفاته عام ١٨٧٦م، أسس أبناؤه الأربعة مؤسسة يوسف نسيم موصيري وأولاده، وتزوج الابن الأكبر نسيم بك موصيري (١٨٤٨ – ١٨٩٧م) من ابنة يعقوب قطاوي، وأصبح نائب رئيس الطائفة الإسرائيلية[*] في القاهرة وهو منصب توارثته العائلة من بعده، ولم تحقق عائلة موصيري انطلاقتها الحقيقية إلا في أوائل القرن العشرين سنة ١٩٠٤م عندما أسس إيلي موصيري (١٨٧٩ – ١٩٤٠م) ابن نسيم بك، بالتعاون مع إخوته الثلاثة يوسف (١٨٦٩ – ١٩٣٤م)، وجاك (١٨٨٤ – ١٩٣٤م)، وموريس بنك موصيري[٢].

وقد حقق إيلي موصيري مكانة مرموقة في عالم المال والأعمال في مصر، و كان قد درس الاقتصاد في إنجلترا وتزوج ابنة فليكس سوارس[*]، وكانت تربطه علاقات وثيقة

منهم إلى الدولة العثمانية التي كانت تضم شبه جزيرة البلقان وشمال أفريقيا، ويعد ميناء سالونيكا (في شبه الجزيرة اليونانية) عاصمة السفارد في العالم حتى الحرب العالمية الأولى، فقد كانت هذه المدينة تضم أغلبية سفاردية، ومن أهم المدن الأخرى التي استقر فيها السفارد في الدولة العثمانية: أدرنة والأستانة وصفد والقدس والقاهرة؛ عبدالوهاب المسيري: موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، المجلد الثاني، الجماعات اليهودية – إشكاليات، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٩م، ص ٨٦.

(١) فرغلي تسن هريدي: الرأسمالية الأجنبية في مصر (١٩٣٧ – ١٩٥٧م)، ج١ ، الهيئة المصرية للكتاب القاهرة، ٢٠٠٢م، ص ص ٢٩٤، ٢٩٥.

(*) الطائفة الإسرائيلية: إن الطائفة اليهودية كانت تسمى بالطائفة الإسرائيلية نسبة إلى سيدنا يعقوب الذي لقب بـ "إسرائيل" ولكن بعد قيام دولة إسرائيل بدأ اليهود في تغير مسمى الطائفه الإسرائيلية إلى الطائفة اليهودية، على الموقع الالكتروني:

https://www.albawabhnews.com/1294831,13/11/2020, 2:14

(٢) عبدالوهاب المسيري: موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، الطبعة السابعة، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٨، ص ١٤٢.

(*) فليكس سوارس: ابن إسحاق سوارس من عائلة كريمة أثيلة في المجد، ولد في مصر في ٢٦ طيبت سنة ٥٦٠٣ عبرية/ ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٤٢م، وتوفي والده سنة ١٨٤٨م، عن خمسة أولاد أكبرهم مُردُخ توفي سنة ١٨٦١م، وتوفي أخوه يعقوب سنة ١٨٦٥م، ويوسف سنة ١٩٠٠م، وأختهم سنة ١٩٠٢م، أما شقيقه الخواجه روفائيل سوارس فلا يزال ساعده الأيمن في مشروعاته المشكورة، وعماده الأقوى في أعماله، بالاشتراك مع الخواجات إخوان رولو، كان له العديد من المحلات مثل "محل سوارس ونحمان وشركائهم في مصر" تم تأسيسه عام ١٨٧٢م، وفي سنة ١٨٧٦ انضم إليه الخواجات رولو، وأنشئوا في تلك السنة محلا في الإسكندرية باسم "الخواجات روبين رولو وأولاده وشركائهم"، ثم أسس محلا في مصر سنة ١٨٨٢م باسم "بيت إخوان سوارس

بإسماعيل باشا صدقي، كما كانت له مصالح عديدة في فرنسا وعلاقات وثيقة ببيوت المال الأوروبية اليهودية مثل بيوت روتشيلد ولازار وسليجمان، كما كان يمثل المصالح الإيطالية في مصر(١).

وقد قام بنك موصيري بتشغيل أمواله آنذاك في أعمال تجارية، وكانت أكثر عمل التشغيل تنصب على القروض والسلفيات وغير ذلك من الأعمال التجارية التي مارسها البنك ووجد في أعضاء مجلس الإدارة لبنك موصيري عناصر مصرية بها(٢).

ويمكن تلخيص ما سبق كالتالي:

اسم البنك	سنة التأسيس	أهم أعضائها اليهود	رأسمال البنك	نشاط البنك
بنك موصيري	١٨٨٠م	سيطرت عليه عائلة موصيري وأبرزهم إيلي وفيلكس وموريس نسيم موصيري	١٠٠.٠٠٠ جنيهًا مصريًا	استثمر البنك أمواله في الأعمال التجارية، وامتلك السندات المالية والعقارات، ومنح القروض.

(٢)إنشاء بنك الخصم والتوفير ١٨٨٧م (ش.م.م.) Banque Mosseri S. A.E

تأسس بنك الخصم والتوفير سنة ١٨٨٧م بأمر عالي ليقوم بكافة الأعمال المصرفية في مصر وهذا البنك اتخذ شكل شركة مساهمة مصرية، بلغ رسماله ٢٠٠.٠٠٠ فرنكًا وعلى الرغم من بدايته المتواضعة فقد حقق تقدمًا تدريجيًا حتى أصبح من أهم المصارف بالإسكندرية في العقد الأول من القرن العشرين، وزاد رأس المال تباعًا حتى بلغ إلى ١٥ مليون سنة ١٩٠٧م ولم يكن ذلك سهلاً؛ إذ لم يكن هناك نقص في المؤسسات المصرفية بالإسكندرية، ومن الجدير بالذكر أن هذا البنك قام بفتح فروعًا له في الريف لتمويل تجارة القطن وسائر المحاصيل، وقد واجه ذلك البنك صعوبات كثيرة، منها مواجهة أزمة سنة ١٩٠٧م، لذا أقبل الجمهور على سحب ودائعهم منه في يونيو ١٩٠٧م، بدرجة هددت مركزه بالخطر، وخاصة أنه لم يكن مرتبطًا ببنوك قوية في الخارج تقدم له العون عند الأزمات، ومنذ تأسسيه سيطر العنصر الإيطالي على إدارته حيث كان معظم العاملين فيه من الإيطاليين(٣)، واستمر البنك حتى نوفمبر سنة ١٩٣٣م

وشركائهم"، مع إبقاء محل سوارس ونحمان في مصر على حاله، وحول سنة ١٨٨٦م المحلين إلى محل واحد سماه "بيت إخوان سوارس وركائهم"، وبقي محل الإسكندرية على حاله أيضًا؛ شاهين مكاريوس: تاريخ الإسرائيليين، اليهود قديمًا وحديثًا مع تراجم مشاهيرهم شرقًا وغربًا، دار ومكتبة بيبليون، ط١، ٢٠٠٧م، ص ص ١١، ١٢.

(١) عبدالوهاب المسيري: المرجع نفسه، ص ١٤٢.

(٢) محفظة ٣ مصلحة الشركات، ملف ١٨٢ – ٥ / ٢٠٣، ج١، وثيقة ٣٢، ص ٢٠، وملف ١٨٢ – ٣/٢٠٣، ج٢، وثيقة ١٦٤ بنك موصيري، أعضاء مجلس الإدارة المصريون، محمد بركات بك عضو مجلس الإدارة وعضويته ٣ سنوات تنتهي في مايو ١٩٥٠ ، فيتا إبراهيم فرحات، حبيب حسانين المصري باشا، وجلال فهيم باشا، وتنتهي مدة عضويتهم في عام ١٩٥٠.

(3) Ballboni, Op. Cit., Vol. III, p.396.

حيث صفى أعماله بسبب عدم قدرته على مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية وما أعقبها من كساد تجاري[١].

(٣) البنك الإيطالي المصري (بنك دي روما) ١٨٨٠م Banqo di Roma:

في عام ١٨٨٠م تم إنشاء أول بنك إيطالي في مصر، إذ افتتح بنك روما فرعًا له بالإسكندرية وقد أصبح ذلك الفرع شركة مساهمة مصرية في عام ١٩٢٢م باسم بنك روما للقطر المصري، وقد تغير اسم البنك في عام ١٩٢٤م إلى البنك التجاري الإيطالي للقطر المصري (Banco Comercial Etaliano) كشركة مساهمة مصرية ومركزه الرئيسي الإسكندرية، وأهم فروعه بالقاهرة ورأس المال المكتتب ١.٠٠٠.٠٠٠ جنيهًا مصريًا موزعة على ١٠٠.٠٠٠ سهمًا قيمة كل سهم عشرة جنيهات مصرية، وكان بين أعضاء مجلس الإدارة مع بداية الخمسينات عدد من الشخصيات الإيطالية والمصرية المرموقة[٢]، واستطاع البنك بعد فترة أن يحظى بثقة الجمهور[٣](*).

وعندما قُدمت في السنة الأخيرة من الحرب العالمية الأولى بعض المقترحات بهدف تدعيم الوجود الإيطالي في شرق البحر المتوسط تحسبًا للتفكك المتوقع للدولة العثمانية، جاءت أحد المقترحات من سوارس Soarez رئيس الطائفة اليهودية الإسكندرية، الذي اقترح تأسيس مؤسسة مصرفية بمساعدة البنوك الإيطالية، وقد رحب أورلاندو Orlando وزير الوزراء الإيطالي بالفكرة، وأبدى استعداد الحكومة لمنح الدعم اللازم، وترك لوزير خارجيته بحث التفاصيل مع بنك دي روما، كما أيد وساند وزير الخزانة فكرة إنشاء بنك في مصر[٤].

وفي مايو ١٩١٨م اقترح إينتيردوناتو Interdonato مدير فرع بنك دي روما بمصر مشروعًا لتوسيع نطاق عمل البنك ليشمل جميع دول حوض البحر المتوسط، ولهذا الغرض اهتم بنك دي روما بالتعاون مع السلطات الإيطالية بتقديم الدعم للشركات الإيطالية بمصر، وفي بداية ١٩١٩م تلقى إينتيردوناتو إعانة من حكومته لتعزيز نشاط البنك، وفي أواخر ١٩٢١م اقترح إينتيردوناتو إعادة تنظيم فرع بنك روما بمصر، وبناء على ذلك تقرر إنشاء بنك روما لمصر والشرق Banco di Roma per L'Egitto e il Levante[٥].

ومن الطبيعي أن يهدف البنك إلى توسيع نطاق العلاقات الاقتصادية بين القطر المصري وإيطاليا، كما أوفد البنك اثنين من الموظفين المصريين إلى إيطاليا لدراسة اللغة الإيطالية وأعمال البنوك، حتى يعود ذلك بالنفع عليهم أنفسهم وعلى البنك.

وفي ٢٥ إبريل ١٩٢٢م صدر مرسوم بتأسيس شركة مساهمة باسم بنك روما لمصر والشرق لمدة خمسين عامًا، وكان المساهمون: بنك دي روما بإيطاليا، وشركة إميريزي بروما، وألدو إمبرون المهندس الإيطالي المقيم بالإسكندرية، والبارون فيلكس دي منشة المجري من

---

(١) نبيل عبدالحميد سيد: مرجع سابق، ص ٢٨٥.

(٢) مصلحة الشركات، محفظة رقم ٥، ملف ١٨٢ – ٣، ص ١٣٢، ١٥٩ من أعضاء مجلس الإدارة د. كيوسيبي زوكولي رئيس مجلس الإدارة، محمد عزت بك مستشارًا، محمد سليم الحجازي بك مستشارًا، مسيو كور لي الفريد، أس، د. جابر يانو إيطالي، وكان عدد موظفي البنك ١٦ موظفًا بينهم مصريين بنسبة ٨٠% وأجانب بنسبة ٢٠%، وعدد العمال ٤ جميعهم مصريون بنسبة ١٠٠%.

(3) Ballboni, Op. Cit., Vol. III, p.397.

(*) انظر ملحق رقم (٢).

(4) Petricioli, Op. Cit., p.135.

(5) Petricioli, Op. Cit., p.136.

ذوي الأملاك بالإسكندرية، وفانوتشي الإيطالي المقيم بالإسكندرية، والسويسري إميليو لانج المقيم بروما، بالاشتراك مع المصري إسماعيل باشا سري.

وبلغ رأسمال الشركة مليون جنيهًا موزعة على ١٠٠ ألف سهمًا، وكان لبنك دي روما وشركة إميريزي النصيب الأكبر منها، حيث امتلك الأول ٦٠ ألف سهمًا، والثانية ٢٠ ألف سهمًا، وكان نصيب الإيطاليين إمبرون وفانوتشي ٤٠٠ سهمًا، وكان نصيب إسماعيل سري ١٥٠ سهمًا، مما يعني أن ٨٠.٤% من أسهم البنك كانت إيطالية، وجاء في عقد تأسيس البنك أن تأسيسه جاء تحقيقًا للفكرة التي ابتكرها بنك روما لإيجاد شركة مالية كبيرة في مصر، تساهم في تنمية العلاقات التجارية بين مصر وغيرها من الدول.

وحدد العقد نشاط بنك روما لمصر والشرق في خصم وشراء بيع الكمبيالات والسندات والأوراق المالية الواجبة الدفع في مصر أو الخارج، وتقديم سلفيات لنفقات التقاوي والزراعة الضرورية برهن أو بدون، وإعطاء سلفيات بضمان سندات تجارية أو كمبيالات أو أسهم أو على بضائع مودعة بمخازن الشركة أو بمخازن أخرى أو على معدات ذات قيمة أو على ودائع، وكذلك منح قروض على المكشوف للأفراد والشركات الذي يرى مجلس الإدارة منحهم قروضًا، وإعطاء سلفيات للمقاولين نظير تنازلهم عن ديونهم الناتجة من عقود المقاولة، وممارسة جميع أعمال وخدمات البنوك، وجاء بالعقد أن المقر الرئيسي للبنك الإسكندرية وله فرع بالقاهرة[١].

وبدأ البنك نشاطه بقوة، وخلال فترة وجيزة أصبح من أهم الشركات الإيطالية في مصر، وحقق أرباحًا كبيرة من خلال التجارة في القطن وسيارات فيات واستغلال العقارات والفنادق، وقد بلغت أرباحه في الستة أشهر الأولى من عمره ٣٠.٤٥٠ جنيهًا، ولذا قرر مجلس الإدارة إنشاء فرعين له في المنيا وبنها[٢].

وفي ٣٠ إبريل ١٩٢٤م قررت الجمعية العمومية لشركة بنك روما لمصر والشرق تغيير اسم الشركة إلى البنك الإيطالي المصري Banco Italo Egiziano، وصدر مرسوم بالترخيص للشركة بذلك في ١٩ يونيو لنفس العام[٣].

وقد زاد نشاط البنك وتعددت فروعه، وملأت إعلاناته الصحف المصرية، فقد جاء في الأهرام أن البنك الإيطالي المصري شركة مساهمة مصرية مركزها الإسكندرية، وله فروع وتوكيلات بالقاهرة وبنها وبني سويف والفيوم والمنصورة وميت غمر والمنيا وطنطا، وأن لديه صندوق توفير بالعملتين المصرية والإيطالية[٤].

وكان فتح البنك فرعًا له ببورسعيد عام ١٩٣٧م موضع قلق فرنسي؛ نظرًا للخسائر التي يمكن أن يتعرض لها فرع بنك الكريدي ليونيه الفرنسي، حيث إن معظم عملائه من الإيطاليين بما فيهم القنصلية الإيطالية[٥]، فضلاً على أن منطقة قناة السويس كانت بالنسبة للفرنسيين ذات أهمية خاصة.

---

(١) الوقائع المصرية، عدد ٥١ في ٢٥ مايو ١٩٢٢م، الملحق "مرسوم بتأسيس شركة مساهمة تدعى بنك روما لمصر والشرق".

(2) Tignor, Robert, The Economic Activities of Foreigner's in Egypt 1920-1950, comparative Studies in Society and History, Vol. 22, Jul., 1980, Cambridge Unversity, p. 432; Petricioli, Op. Cit., p. 137.

(٣) الوقائع المصرية، عدد ٥٦ في ٣٠ يونيو ١٩٢٤م، ص ١، مرسوم في ١٩ يونيو ١٩٢٤م.

(٤) الأهرام، عدد ١٥٣٦٧ في ٥ أغسطس ١٩٢٧م، ص ٣، "البنك الإيطالي المصري".

(5) Petricioli, Op. Cit., p. 150.

وفضلاً عن الائتمان فقد امتد نشاط البنك الإيطالي المصري إلى المجالات الاقتصادية الأخرى في مصر، حيث شارك في تأسيس بعض الشركات، ففي ٢٨ مايو ١٩٢٩م ساهم مع عدد من الأجانب والمصريين في تأسيس شركة تدعى الشركة المالية الصناعية المصرية لإنشاء المشروعات الصناعية أو المالية أو التجارية في مصر وخارجها، وامتلك البنك الإيطالي المصري ٢٥ ألف سهمًا من أسهم الشركة البالغ عددها ٥٠ ألفًا.

وفي ٢٥ يوليو ١٩٣١م ساهم البنك الإيطالي المصري مع عدد من البنوك المصرية والأجنبية والحكومة المصرية في تأسيس بنك التسليف الزراعي برأسمال قدره مليون جنيه، وبلغت حصة البنك الإيطالي المصري منها ٥ آلاف جنيهًا، في حين كان نصيب الحكومة المصرية ٥٠٠ ألف جنيهًا[١].

(٤) البنك التجاري الإيطالي ١٩٢٤م Banco Commercial Italian:

شهدت مصر تأسيس رابع بنك إيطالي في عام ١٩٢٤م، ففي أول مايو صدر مرسوم بإنشاء هذا البنك كشركة مساهمة مصرية لمدة خمسين عامًا برأسمال قدره مليون جنيهًا مقسم على ١٠٠ ألف سهم، وقد ساهم في إنشائه البنك التجاري الإيطالي بميلانو، وستة من الإيطاليين بالإسكندرية وروما وميلانو، بالإضافة إلى مصريًا واحدًا، وجاء في مرسوم تأسيسه أن الغرض منه هو القيام بجميع أعمال البنوك، وأنه يهدف إلى توسيع الصلات الاقتصادية بين مصر وإيطاليا، كان البنك التجاري الإيطالي فرعًا للبنك التجاري الإيطالي بميلانو[٢](*).

وقد جرى تأسيس ذلك البنك تحت إشراف الدوائر الرسمية الإيطالية باعتباره وسيله لتدعيم المصالح الإيطالية بمصر، واهتم موسوليني(*) نفسه بتشكيل مجلس إدارة البنك، كان حمد الباسل(*) ضمن المرشحين لمجلس إدارة البنك لكن موسوليني اعترض عليه؛ لما عُرف عنه من

---

(١) الوقائع المصرية، عدد ٦٤ في ٢٢ يوليو ١٩٢٩م، الملحق " مرسوم بتأسيس شركة مساهمة تدعي الشركة المالية الصناعية المصرية"، عدد ٨٠ في ٦ أغسطس ١٩٣١م، الملحق "مرسوم بتأسيس شركة مساهمة تدعي بنك التسليف الزراعي المصري".

(٢) الحكومة المصرية، وزارة المالية، إحصاء الشركات المساهمة التي يوجد استغلالها الرئيسي في مصر، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٤٨م، ص ١٤١.

(*) انظر ملحق رقم (٣، ٤، ٥).

(*) موسوليني: ولد موسوليني في سنة ١٨٨٣م في قرية بريدابيو على مقربة من فورلي، ونشأ فقيرًا كان والده يعمل حدادًا، وكان غير متعلم، ولم يكن يحلم مجرد حلم بأن ابنه ستقربه النوى في قصر دي فينزيا بروما ليحرك مقادير أمه، كانت أمنته أن يصبح مدرسًا بإحدى معاهد مدينة فورلي، ولكنه رسب في الامتحان الذي تقدم إليه بهذا الشأن، عين رئيسًا لتحرير مجلة "الأفانتي" وهي من أشهر الصحف بميلانو، ولقي مصرعه أثناء محاولته للهرب مع مجموعة من الكوماندوز الألمانية، ولم يكتفي الحلفاء بقتله، بل مثلوا بجثته، سمير محمد قطورة: بنتو موسوليني: مؤسس الإشتراكية الفاشستية، مجلة المال والتجارة، نادي التجارة، مج٧، ع٦٩، ١٩٧٥م، ص ص ٦٨، ٦٩.

(*) حمد الباسل: ينتمي حمد الباسل إلى عائلة الباسل، رفيق سعد زغلول في المنفى، وأحد رموز الحركة الوطنية المصرية، الذي كان يقطن في منزل كبير بشارع الداخلية بالقرب من منزل سعد زغلول، وينتسب حمد الباسل إلى قبيلة الرماح التي استقرت بالفيوم، وهي فرع من فروع قبيلة الفوايد التي نزحت من ليبيا إلى مصر في أواخر القرن الثامن عشر، وانتشرت فروعها في الفيوم وبني سويف والمنيا، وكان والده محمود بن محمد الباسل، عمدة

تأييده ودعمه لحركة المقاومة ضد الإستعمار الإيطالي في ليبيا، ونتيجة لذلك رشح الملك فؤاد يحيى إبراهيم لعضوية مجلس الإدارة وحاز المرشح قبولاً، وعليه تشكل مجلس الإدارة من الإيطاليين الستة ويحيى إبراهيم، وقد بدأ البنك عمله في ١٤ يوليو ١٩٢٤م في مقره الرئيسي بالإسكندرية وفرعه بالقاهرة، وقد زادت فروع البنك وشملت أغلب المدن المصرية، ففي أغسطس افتتح البنك فرعًا له بالمحلة، وفي فبراير ١٩٢٥م أنشأ فرعًا له بدمنهور، وفي يوليو فتح فروعًا له بطنطا والزقازيق وبني سويف والمنيا والمنصورة وسوهاج، وفضلاً عن هذه الفروع كان للبنك ١١ مكتبًا للتجارة في القطن في أبو قرقاص وأبو تيج وبنها وديروط والفشن والفيوم وجرجا وكفر الزيات وملاوي وطهطها[١].

ومن منطلق اهتمام البنك البالغ بالتجارة في القطن أنه كان ضمن البنوك الأجنبية التي أسهمت في تأسيس بنك التسليف الزراعي في يوليو ١٩٣١م، وكانت حصته ٥٠٠٠ جنيهًا، وقد ساهم البنك التجاري الإيطالي وكذلك البنك الإيطالي المصري بقوة في تدعيم الأعمال التجارية والمالية الإيطالية، والمساهمة بفاعلية في تنمية العلاقات الاقتصادية بين مصر وإيطاليا[٢].

وفضلاً عن تلك البنوك الإيطالية الأربعة ساهم بعض الإيطاليين في تأسيس بعض المصارف والشركات المالية، ففي سبتمبر ١٩٣٤م شارك الإيطاليون ألبرت ريكس وإيمانويل عزري وجاك ريكس التجار وذوي الأملاك بالإسكندرية مع فرنسيين ومصريين في تأسيس شركة مساهمة تدعى الشركة الفرنسية المصرية للتسليف بغرض فتح الاعتمادات والسلفيات على الأشياء الثابتة أو المنقولة في مصر[٣].

(٥) بنك أولاد سوارس ١٩٣٦م Banco Suares:

تم تأسيسه عام ١٩٨٨٠م باسم بنك أولاد سوارس، وأعيد تأسيسه عام ١٩٣٦م وأسرة سوارس من أصول فرنسية وبعض أبنائها يحمل الجنسية الإيطالية، وكان مركزه الرئيسي بالإسكندرية بالإضافة إلى فرعين في القاهرة وطنطا[٤].

وسوارس اسم عائلة سفارية من أصل إسباني استقرت في مصر منذ أوائل القرن التاسع عشر، وحصلت على الجنسية الفرنسية، وقد أسس الإخوة الثلاثة، روفائيل (١٨٤٦ -١٩٠٢) ويوسف (١٨٣٧ – ١٩٠٠) وفيلكس (١٨٤٤ – ١٩٠٦)، مؤسسة سوارس عام ١٨٧٥م، وفي عام ١٨٨٠م، قام روفائيل سوارس بالتعاون مع رأس المال الفرنسي ومع شركات رولو وقطاوي[*]، بتأسيس البنك العقاري المصري عام ١٨٩٨م وتمويل بناء خزان أسوان، كما

قبيلة الرماح؛ سليمان محمد حسين: حمد الباسل ودوره في السياسة المصرية، المجلة التاريخية المصرية، مج٥٠، ٢٠١٦م، ص ٣٥٢.

(1) Petricioli, Op. Cit., pp. 138, 139.

(٢) الوقائع المصرية، عدد ٨٠ في ٦ أغسطس ١٩٣١م.

(٣) الوقائع المصرية، عدد ٩٢ في ٢٥ أكتوبر، ١٩٣٤م، الملحق "مرسوم بتأسيس شركة مساهمة تدعى الشركة الفرنسية المصرية للتلسيف".

(٤) فتحي عبدالعليم: النشاط الصهيوني في مصر، مكتبة جزيرة الورد، المنصورة، ٢٠١٠م، ص ١٧.

(*) قطاوي: هي أسرة يهودية مصرية نسبة إلى قرية قطا شمال القاهرة، برز عدد من أفرادها في النشاط السياسي والإقتصادي في مصر أواخر القرن التاسع عشر حتى النصف الأول من القرن العشرين أثرًا اقتصاديًا مهما في مصر، وكان موسى قطاوي (١٨٥٠ – ١٩٢٤م) من كبار رجال الأعمال، وتولى إدارة عدد من الشركات، وساهم في تمويل السكك الحديد في صعيد مصر وشرق الدلتا ومشروعات النقل العام في القاهرة

اشترك سوارس مع كاسل وعائلة قطاوي في شراء ٣٠٠ ألف فدان من أراضي الدائرة السنية وإعادة بيعها إلى كبار إلى كبار الملاك والشركات العقارية، كذلك اشترك سوارس مع رأس المال الفرنسي في تأسيس شركة عموم مصانع السكر والتكرير المصرية عام ١٨٩٧م والتي ضمتها عام ١٩٠٥م شركة وادي كوم أمبو المساهمة، وكانت من أكبر المشاريع المشتركة بين شركات قطاوي وسوارس ورولو ومنسيّ، وكانت واحدة من أكبر الشركات الزراعية في مصر(١).

وفي أغسطس ١٩٣٩م أسهم الإيطاليون "جاك نجار" و"كارلو جوزيف سوارس" من ذوي الأملاك بمصر وشقيقه "إنريكو سوارس" مع المصريين "إيلي قطاوي" و"فريد ساكس" و"حنا صليب" واليوناني "جوزيف بناريو"، في تأسيس شركة مساهمة تدعى بنك سوارس (أولاد سوارس وشركاهم سابقًا)، وجاء في عقد التأسيس أن الغرض من الشركة ممارسة أعمال المصارف وتمثيل شركات التأمين والملاحة وبالأخص حيازة مصرف أولاد سوارس، وبلغ رأسمال الشركة ٢٠ ألف جنيهًا موزعة على ٤٠٠٠ سهمًا، واستحوذ الإيطاليون على ٢٤٠٠ سهمًا منها(٢).

(٦) إنشاء شركة الإسكندرية للتأمين ١٩٢٨م:

اهتم الإيطاليون بشركات التأمين الإيطالية الكبرى بفتح فروع لها في مصر، وكان أهمها شركة رينيوني إدرياتيكا Riunioni Adriatica، وشركة التأمين الإيطالية Assicuratrica italiane(٣)، كما كانت شركة تريستا للتأمين أبرز شركات التأمين الإيطالية العاملة في مصر(٤).

وفي مايو ١٩٢٨م اشترك بينيا Binia مدير شركة التأمين في تريستا بإيطاليا، وأجيون Ageuion التاجر الإيطالي المعروف بالإسكندرية مع عشرة من الأجانب والمصريين في تأسيس شركة الإسكندرية للتأمين، برأسمال قدرة ٣٠٠ ألف جنيهًا موزعة على ٣ آلاف سهمًا استحوذ الإيطاليان على كثير منها، وتخصصت الشركة في جميع أنواع التأمين عدا التأمين على الحياة، وفي أغسطس ١٩٣٠م ساهم الإيطالي آرام ماركاريان Aram Marcarian في تأسيس شركة التاج مع عدد من الأجانب والمصريين، لتكون وكيلا في مصر عن شركات

بالتعاون مع عائلات سوارس ورولو ومنشيه، كما ساهمت أسرة قطاوي في تأسيس بورصة القاهرة؛ يوسف محمد عيدان لجي: الطائرة اليهودية في مصر (١٨٩٧ – ١٩٤٨م) دراسة في نشاطها الصهيوني، مجلة الأستاذ، ع ٢٢٦،المجلد الثاني، ٢٠١٠٨م، ص ٨٥.

(١) عبدالوهاب المسيري: مرجع سابق، ص ١٤٠

(٢) الوقائع المصرية، عدد ٩٩ في ٧ سبتمبر، ١٩٣٦م، الملحق "مرسوم بتأسيس شركة مساهمة تدعى بنك سوارس".

(٣) الوقائع المصرية، عدد ٨٦ في أول ايوليو، ١٩٤٠م، الملحق، عدد ١٠٠ في ٢٢ يوليو، ١٩٤٠م، ١٩٣٦م، الملحق.

(٤) نبيل عبدالحميد سيد: مرجع سابق، ص٩٥.

التأمين، وأن تقوم بجميع الأعمال التجارية والمالية والعقارية المرتبطة بالشركة، وكانت حصة ماركاريان ١٠% من الأسهم[١].

ومن الجدير بالذكر أن نذكر أن البنك التجاري الإيطالي قد خصص ٥% للقطر المصري من الأرباح الصافية للسنة المالية ١٩٥٦م والبالغ قدرها ٢٨٢٧٨٢٦ جنهيًا مصريًا أي مبلغ ١٤١٣٩١جنيهًا مصريًا للاحتياطي العادي، بحيث أصبح هذا الاحتياطي ١٤٤٧٨٥٥٧جنيهًا مصريًا وإضافة المتبقي وقدره ٢٦٨٦٤٣٥جنيهًا مصريًا إلى رصيد السنة الماضية فأصبح المجموع المرحل ٧٧٢٠١٩٩جنيهًا مصريًا[٢].

وليس هذا فحسب فالأحداث السياسية كانت تعمل على تغيير أسعار أسهم الشركات المساهمة، فعلى سبيل المثال كان سعر السهم في بنك موصيري عام ١٩٥٤م حوالي ٨٥٠ قرشًا انخفض عام ١٩٥٦م إلى ٧٢٥ قرشًا[٣].

ورغم مرور هذه الفترة بأكثر من تشريع لتنظيم الشركات المساهمة مثل قانون ١٩٤٧م و ١٩٥٢م و ١٩٥٤م وآخرها ١٩٥٧م، فإن كثيرًا من البنوك الإيطالية لم تلتزم بأي من هذه القوانين والكثير أيضًا كان مثلاً طيبًا في تنفيذها، ومن أكثر البنوك مخالفة للتشريعات المنظمة في مصر البنك الإيطالي المصري، فحتى نهاية تلك الفترة نجد أن أغلب أسهم البنك كانت في حيازة مؤسستين إيطاليتين هما بنك روما، وبنك الكريدي إيتاليانو (الكريدي الإيطالي)[٤].

وقد يكون من المفيد أن نورد بيانًا مفصلاً لملكية أسهم البنك حتى نهاية تلك الفترة.

أسهم أسمية:

بنك روما وهو شركة مساهمة إيطالية بلغ عدد أسهمه ٤٩١٠٠ سهمًا (يملكها منذ تأسيس البنك) الكريدي الإيطالي وهو شركة مساهمة إيطالية بلغ عدد أسهمه ٤٨٩٥٠ سهمًا (يملكها منذ تأسيس البنك).

أسهم لحاملها:

بنك روما: ٢٥٠ سهمًا مشتراه في ٢٩ يناير ١٩٥٧م.

بنك الكريدي الإيطالي: ٢٠٠ سهمًا منها – ٥٠ سهمًا مشتراه في ٣١ مايو ١٩٥٤م و ١٥٠ منهما مشتراه في ٣ يونية ١٩٥٧م.

سابا حبشي (مصري) : ١٥٠ سهمًا مشتراه في ١٧ أغسطس ١٩٤٨م.

أوجوفوسكولو (إيطالي) : ٢٥٠ سهمًا مشتراه في ٢٧ مايو ١٩٤٨م.

أريجو ستوفل (سويسري): ٢٥٠ سهمًا مشتراه في ٢٧ مايو ١٩٤٨م.

---

(١) الوقائع المصرية، عدد ٦٨ في ٢ أغسطس، ١٩٢٨م، الملحق "مرسوم بتأسيس شركة تدجعى شركة الإسكدرية للتأمين"، عدد ٩٣ في ٦ أكتوبر، ١٩٣٠م، الملحق "مرسوم بتأسيس شركة مساهمة تعدى شركة التاج با لقطر المصري".

(٢) محفظة ٥ مصلحة الشركات، ملف ١٨٢ – ٣/ ٩٩ ج٣، وثيقة ٣٤ تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية ١٩٥٦م.

(٣) محفظة ٧ مصلحة الشركات، ملف ١٨٢ – ٣/ ٢٠٣ ج٣، وثيقة ٧٢ بنك موصيري.

(٤) فرغلي تسن هريدي: الرأسمالية الأجنبية في مصر (١٩٣٧ – ١٩٥٧م)، ج٢، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٢٩٤، ص ٣١٩.

عبدالعزيز أحمد فرغلي (مصري): ٢٠٠ سهمًا مشتراه في ١٦ أغسطس ١٩٤٨م.

فيتو ريودي كاسترو (إيطالي): ٢٠٠ سهمًا مشتراه في ١٢ مايو ١٩٥٥م.

محمد زهير جرانه (مصري): ٢٠٠ سهمًا مشتراه في ٢٤ فبراير ١٩٥٦م.

إسحق محمد (مصري): ٢٥٠ سهمًا مشتراه في ١٢ مايو ١٩٥٥م[١].

وبهذا نجد أن حجم رأس المال المصري في البنك كان ضعيفًا جدًا فهو لا يزيد على ٨٠٠ سهمًا من إجمالي أسهم البنك البالغ عددها ١٠٠.٠٠٠ سهمًا (عبارة عن ٩٨٠٥٠ أسهم أسمية و ١٩٥٠ أسهم لحاملها) تكونت طول حياة البنك، فنصيب المصريين لا يمثل شيئًا في البنك، وبالتالي فإن البنك لم يتلزم بأي قانون من قوانين التنظيم التي صدرت خلال الفترة[٢]، أما عن الموظفين فقد عمل البنك على استيفاء النسبة الملطوبة، ففي عام ١٩٥٢م بلغت نسبة المصريين ٧٥% مقابل ٢٥% للأجانب، وفي عام ١٩٥٤م بلغت ٧٧.٩% مقابل ٢٢.١% على الترتيب[٣].

أما بنك موصيري فقد دخلته عناصر أجنبية من جنسيات مختلفة غير عائلة موصيري المسيطرة على البنك فأصبح معظم رأسمال البنك في حوزة الأجانب، كما سيطر على البنك موظفون بريطانيون ويونانيون وإيطاليون وغيرهم[٤].

أما بنك سوارس فقد خالف المادة " ٩٣ " من القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤م فلم يدرج أحد الأجانب "موريس كوهين" بريطاني الجنسية ضمن النسبة مما أثر على نسبة المصريين التي أصبحت ٧٣.٨% بعجز ١.٢% عام ١٩٥٥م، كما أن البنك كان يحتسب الفائدة بواقع ٤% سنويًا ظاهريًا، وفي نفس الوقت كان يستكتب الموظفين المقترضين أوراقًا متعددة بمبالغ تتخذ أشكالاً تمويهية ليتمكن في النهاية من جعل الفائدة ١١%[٥] للموظفين ومرتباتهم ومستوى معيشتهم، كما أن هذا التلاعب يؤكد تلاعب البنك أيضًا بالاقتصاد المصري[*].

وترى الباحثة أن ذلك كان ضارًا جدًا بالنسبة للموظفين ومرتباتهم ومستوى معيشتهم، كما أن هذا التلاعب يؤكد تلاعب البنك بالإقتصاد المصري أيضًا.

---

(١) محفظة ١٧ مصلحة الشركات، ملف ١٨٢ – ٣/ ٨٥ ج٢، وثيقة ١٥١ البنك الإيطالي المصري.

(٢) فرغلي تسن هريدي ، مرجع سابق. ص ٣٢٠

(٣) محفظة ١٧ مصلحة الشركات، ملف ١٨٢ – ٣/ ٨٥ ج١، وثيقة ٧ في ١٩٥٣/٧/١٤م، وثيقة ١٤٤ في ١٩٥٤/١٠/١٣م.

(٤) محفظة ٧ مصلحة الشركات، ملف ١٨٢ – ٣/ ٢٠٣ ج٣، وثيقة ٧١، ٧٢، ٧٣.

(٥) محفظة ٨ مصلحة الشركات، ملف ١٨٢ – ٢١٢/٣ ج١، وثيقة ١٨٣ في ١٩٥٥/٥/١٤م – تقضي المادة ٩٣ من القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤م أنه يجب ألا يقل عدد المصريين المستخدمين فى مصر فى شركات المساهمة عن ٧٥% من مجموع مستخدميها وألا يقل مجموع ما يتقاضونه من أجور ومرتبات عن ٦٥% من مجموع الأجور والمرتبات التى تؤديها الشركة. ويسرى حكم هذه الفقرة على شركات التوصية بالأسهم وللشركات ذات المسئولية المحدودة إذا زاد رأس مالها عن خمسين ألف جنيهًا.

(*) ملحق رقم (٦).

الخاتمة

ومما سبق تستنتج الباحثة مدى نشاط رأس المال الأجنبي في قطاع البنوك والمال، وكما اتضتح أن أهم مجال النشاط هذه البنوك هو تمويل عمليات التجارة الخارجية، وأن عددًا ضئيلاً من البنوك الإيطالية والبنوك الأجنبية الأخرى هي التي تسيطر على أموال المودعين بما فيهم المصريين، لذا حققت هذه البنوك أرباحًا طائلة من وراء عملياتها التي قامت بها خلال تلك الفقرة، كما أنه أثر تأثيرًا كبيرً على الإقتصاد المصري ذاك الوقت، لأن مصر كانت سوقًا جاذبًا للإستثمارات الأجنبية والتي بدأت تنهال عليها في القرن التاسع عشر وبالتحديد في النصف الثاني منه، ولأهمية مصر الإشرافي على الطرق الأول للتجارة العالمية وموقعها الجغرافي وأهميتها الخاصة في السياسة الخارجية الإيطالية بحكم مجاورتها لشرق إفريقيا وليبيا.

المراجع :

- ❖ فرغلي علي تسن هريدي: الرأسمالية الأجنبية في مصر (١٩٣٧ – ١٩٥٧م)، ج٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣م، ص ص ٣٣٦، ٣٣٧.
- ❖ فؤاد مرسي: التمويل المصرفي للتنمية الإقتصادية، منشأة المعارف بالإسكندرية، ١٩٨٠، ص ١٥.
- ❖ أمين مصطفى عفيفي عبدالله: تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في مصر الحديثة، ط٤، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ١٩٥٤م، ص٤٧١.
- ❖ فؤاد مرسي: النقود والبنوك في البلاد العربية، ج١، مصر والسودان، مطبوعات معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، ١٩٥٥م.
- ❖ فؤاد مرسي: التمويل المصرفي للتنمية الاقتصادية، منشأة المعارف، الأسكندرية، ١٩٨٠، ص ٢٦.
- ❖ محمد رفعت الإمام: تاريخ الجالية الأرمينية في مصر في القرن التاسع عشر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩، ص ١١٣.
- ❖ سحر عبدالمنعم النعناني: التجارة الداخلية في عهد محمد علي (دراسة تاريخية) ١٨٠٥ – ١٨٤٨م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، بدمنهور، جامعة الأسكندرية، ٢٠٠٦، ص ص ١٦٩- ١٧٢.
- ❖ أحمد شعبان محمد علي، الدور الرقابي للبنوك المركزية وأثره على نشاط البنوك الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الأسكندرية، أكتوبر، ١٩٥٥، ص ص ١٥٥، ١٥٦.
- ❖ Crouchley, A.E., The Economic Development Of Modern Egypt, London, 1938, p. 178.
- ❖ Istituto italiano per l'Africae l'Oriente, Anno 7, Gennaio, 1952, pp. 15, 16.
- ❖ Petricioli, Marta, Oltre il mito, L'Egitto degli Italiani 1917 – 1947, Milano, 2007, p. 142.
- ❖ مصلحة الشركات، محفظة رقم ٣ ملف ١٨٢ – ٢٠٣/٣، ج١ "بنك موصيري".
- ❖ مصلحة الشركات، محفظة رقم ١٥ ورقم ١٧.
- ❖ مصلحة الشركات، محفظة رقم ٥.
- ❖ ديوان الخديوي، سياديه، وثائق عربية إلى جهات، محفظة رقم ٥٤٨.
- ❖ مصلحة الشركات، محفظة رقم ٢٣٠.
- ❖ قناة السويس، محفظة رقم ١٦.
- ❖ Ballboni, L. A., Gli Italiani Nella civilita Egiziane Del Secolo XIX, Vol. III., Alexandria, 1906, p. 157.

Italian investments in the field of banking and aninsurce business

By

Amira Fahmy Mahmoud Khater

Prof. Dr. Fawzi Al-Sayed Al-Masry

Professor of Modern and Contemporary History,

Faculty of Arts, Tanta University

Dr.. Khaled Abdel Hamid Ghazi

Lecturer in the Department of Modern and Contemporary History,

Faculty of Arts, Tanta University

Abstract:

Commercial banks in Egypt have represented institutions of great importance that mainly create bank deposits and finance foreign and internal trade. It is a device for accumulating capital under its control and entering into many economic projects. Therefore, Italy hastened to invest its money in this field in Egypt for the growth of its capital, and in addition to this The field also includes investment in the business of insurance of its funds in many projects, such as purchasing real estate, large buildings, Egyptian and foreign securities, stocks, etc., and this has been helped by the activity of companies and their large profits Capitalism has been linked to the emergence of banks historically. The accumulation of capital was the necessary condition for the birth of capitalism. The trend for accumulation has intensified since the sixteenth century, but it was not sufficient to complete the formation of capitalist society. It was

foreign trade and banking at that time that grew first. The flow of Precious metals from the American colonies affected European countries as an essential factor in their capitalist development. At the end of feudalism, these countries were witnessing a tremendous fundamental growth in their monetary wealth from precious metals, whether they took the form of commercial capital or usurious capital. Rather, it was commercial capital that played the first role. Depending on the activity of foreign trade and the expansion of maritime navigation and the realization of huge profits from them.

Keywords: Italian investments; banks; Insurance business.